بيان ممثل جمهورية نيكاراغوا

يشرفني أن أتحدث اليوم إليكم في هذه المناسبة الهامة، وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأنقل إليكم التحيات الأخوية من رئيسنا، القائد Daniel Ortega، ومن الشعب النيكاراغوي.

تتعقد الدورة الثانية والأربعين لمجلس محافظي الصندوق في سياق عالمي معقد على وجه الخصوص. وكما أشار إليه نقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، فإننا نشهد تراجعا مثيرا للقلق في الحرب ضد الفقر والجوع، وفي الوقت ذاته، تشير التوقعات إلى أن عام 2019 سيشهد انكماشا اقتصاديا كبيرا، مما يفاقم من وضع 821 مليون جائع في العالم.

وفي هذا الوضع، فإنه من الضروري التشجيع على تبني السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق التتمية الاقتصادية الأقاليمية، التي تقوم فيها الأسر والمجتمعات بدور الضامن للأمن الغذائي والتغذية والإدارة الموارد الطبيعية المستدامة، وبخاصة لأشد السكان ضعفا.

وينطوي الموضوع الذي يجمعنا اليوم، وهو "ابتكارات الأعمال والمبادرات في العالم الريفي" ضمنا على نقلة رئيسية من النموذج الذي يولي الأولوية للنظم الحضرية وللاستهلاك على نطاق عالمي، إلى نموذج للتنمية وتوليد الدخل، يحركه المجال المجتمعي والمحلى.

ويعد الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار وتنمية الأعمال الزراعية الصغيرة مع نهج يدمج التمايز الجنسين، والصمود في وجه الهزات والاستدامة البيئية، أمرا ضروريا لا بالنسبة لمستقبل الملايين من الأسر الريفية، وإنما أيضا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إذا قمنا جميعا بوضع البشر في صدراة كل ما نفعله، عندئذ سنتمكن من الوصول إلى عالم متحد عادل متحرر من الجوع. ونعلم بأن تحقيق ذلك ممكن فقط في حال قمنا بخلق الظروف المواتية لتحسين وزيادة إضافة القيمة لمنتجات المزارعين ورفع سوية بنانا التحتية، وتوفير الحوافز لتدريب البشر وجعل التكنولوجيات الجديدة أمرا يمكن تحمل تكلفته.

وبالتالي، تقوم حكومة نيكاراغوا بالترويج للسياسات المتسقة الشمولية والمستدامة للتطرق للتحديات الحالية التي تواجهها البشرية، بما في ذلك أثار تغير المناخ.

ويستند نموذج تتميتنا للإنتاج إلى اقتصاد أسري خلاق، يوفر أكثر من 70 بالمائة من فرص العمالة في البلاد ويصل نصيبه إلى 40 بالمائة من الناتج المحلى الإجمالي.

وتعتبر الاستثمارات في البنى التحتية العامة، والتعليم، والوصول إلى الطاقة، والمساواة بين الجنسين وإشراك الشباب، واستخدام التكنولوجيات الجدية من بين السياسات الهيكلية التي تروج لخطنتا للتتمية البشرية، والتي تجعل من البشر مركزا لها. لقد بذلت حكومتنا جهودا كبيرا لتعزيز القدرات الإنتاجية للبلاد مولية الأولوية لأصحاب الحيازات الصغيرة، الذين ينتجون 80 بالمائة من البلاد، و 65 بالمائة من الإنتاج الحيواني فيها (يسهم 40 إلى 45 بالمائة من السكان الريفيين في التنمية الاقتصادية في نيكاراغوا).

وبما يتماشى مع هذه العملية، فقد روّجت الحكومة لسلسلة من المبادرات الوطنية للأعمال الريفية لتشجيع المبادرات الفردية، والابتكار والتنمية الريفية للأسر الزراعية.

وتركز مبادرات الأعمال هذه على مجالات مثل السياحة الريفية، والأعمال الزراعية، والصناعات الزراعية، وريادة أعمال الشباب وفن الطهو والأخشاب والحرف اليدوية، والتجارة والخدمات.

إننا ندرك جميعا بأن النتمية الاقتصادية المستدامة لن تكون ممكنة إلا من خلال سياسات وأنشطة شمولية. وبالتالي، فإن المساواة بين الجنسين قضية تحظى بأولوية حكومتنا. وقد مكنت مشاركة نساء نيكاراغوا، وبخاصة النساء الريفيات منهن، في مجالات متعددة البلد من تحقيق أهداف تاريخية في محاربة الجوع والفقر. وكما أشير إليه في أحدث تقرير للمنتدى الاقتصادي العالمي، تحتل نيكاراغوا اليوم المرتبة الرابعة في إقليمنا من حيث المساواة بين الجنسين والمرتبة الخامسة عالميا.

وبينما تسعى نيكاراغوا بجد لمعالجة الأزمات الاقتصادية والبيئية الحالية، فإننا نعتبر أيضا أنه من الضروري تشجيع البلدان على تبنى نماذج ابتكارية للتعاون والتكامل وتقاسم المعرفة، والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا.

كذلك فمن الهام بمكان استقطاب التأييد لتمويل أكبر من المنظمات متعددة الأطراف، بحيث يمكن للبلدان النامية أن تنفذ البرامج التي تحسن إنتاجنا كمّا ونوعاا، وتضيف قيمة أكبر للإنتاج الأولي وسلاسل الإنتاج الكاملة، وبالتالي تيسر وصولا أسرع للمنتجين الريفيين إلى الأسواق العالمية والوطنية.

ومن هنا، يستمر الصندوق في كونه شريكا هاما لنيكاراغوا، إذ أنه يوائم عمله بصورة وثيقة مع استراتيجيات حكومتنا لتعزيز وتتمية القطاع الريفي لدينا، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

بالنيابة عن حكومتي، أود أن أؤكد مجددا على التزام نيكاراغوا بهذه المؤسسة، كما هو واضح من مشاركتنا في مساهمات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.